

توالي الأدوات في جملة الشرط وتطبيقاته في

القرآن الكريم

أ. محمد العزيز صالح

كلية الآداب، جامعة التحدى، سرت

إني رأيتْ أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل.
وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر"

"العماد الأصفهاني"

منهج البحث:

دراسة وصفية لتوالي الأدوات في الجملة العربية:

- مفهوم التوالي في الاستعمال العربي بإيجاز.
- توالي الأدوات، تعدد الأنماط وتتنوع الأساليب.
- أمثلة التوالي: إن، إن لم،
أولو، لو لم..
إذا، حتى إذا..
- تقويم القاعدة النحوية في (إن لم).
- تنوع أسلوب الشرط في جواب (إن لم).
- اتفاق الأداتين في الدلالة على المضي: إن لم، لو لم: موازنة.
- الركون إلى نحو القرآن ووعيه ثم النظر في نحو النهاة.
- تخریج النهاة لمواقع إعراب (إذا) بعد (حتى) في التركيب (حتى إذا).
- أثر نظرية العمل النحوی في التخریج.

• سلطة الأدوات وإقامة الروابط في الكلام العربي.

• رصد الاتجاه إلى توظيف المعاني النحوية توظيفاً أسلوبياً.

وبعد، فحسب هذا البحث أن يحفر إلى دراسة نحوية وصفية تعتمد "الأسلوبية" منهاجاً، أي وصف النص الأدبي بمنهج من علم اللغة وتستقرى النص القرآني، تتخذه نصاً أدبياً موثقاً وفق معطيات هذا المنهج الذي ما انفك يعتمد الحس اللغوي والحس الفني في تتبع العلاقات المترادفة بين العناصر اللغوية، ومن هنا يجيء المعنى وليد هذا التفاعل حين تتوالى في سياق التعبير، فالبنية النحوية مكتشفة الأبعاد، لأن انسجام الأجزاء في المسار الكلي يفضي إلى تجسيم طبيعة العلاقات القائمة بين العناصر المكونة للبناء اللغوي.

ويبقى ارتباط خصائص اللغة بصياغة المعنى وتوليد الدلالات قضية فكرية ثقافية.



وتعزز وظيفتها. ولم يغفل النحاة بيان الفلسفه التي تكمن وراء استعمال الأدوات وتواлиها في الجملة العربية. وأن لكل أداة دوراً فاعلاً في تحديد البنية الشكلية للمسألة النحوية التي تتعلق بها وترتيب مواضع الكلم فيها بوصفها وحدة (مورفيمية) عديمة أو وجودية. قال تعالى: "أَوْ لَمْ يرِ الإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَا مِنْ نُطْفَةٍ، إِذَا هُوَ خَصِيمٌ مَبِينٌ"(5) تصدرت الآية ثلاثة أدوات تختص كل أداء بوظيفة نحوية ودلالة لغوية.

والأدوات حين تتابع في الجملة واحدة لصيغة بالآخرى تعد وحدات لغوية تؤدي وظيفة أسلوبية في التعبير، قال تعالى: "فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا وَلَنْ تَفْعُلُوا، فَاقْتُلُوا النَّارِ.."، وسألتاول أسلوب هذه الآية تفصيلاً.

وهنا لا بد أن يعتمد الاستعمال أساساً في توظيف الأدوات ضمن السياق في حين أن النحاة لجأوا إلى التفريق بين الأدوات وبنوا آرائهم على الخلاف بينهم في معانيها وعلاقتها بالزمن.

"وقد فطن عبد القاهر الجرجاني إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات systeme de rapports

مُهِمَّات:

الشرط أسلوب لغوي قائم على أركان ثلاثة: أداة الشرط يليها فعل الشرط وجراوه، والشرط والجزاء يكونان فعلين متزمنين في الأصل، إن وقع أحدهما وقع الآخر. وعرف النحاة ومعربو القرآن الشرط "إنه تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى مرتبطة بأداة شرط".

يقول الأموي في "أحكامه": "أن تخرج من الكلام ما لو لا دخل فيه، نحو: أكرم بنى تميم إن دخلواadar".(2) وعده الزمخشري جملة الشرط جملة مستقلة إلى جانب الجملة الاسمية والفعلية والظرفية.

أما ابن هشام فصنفها في مبحث الجملة الفعلية(4). والجملة الشرطية هذه تتصدر سياقها أداة الشرط الرابطة التي تجعل من طرفيها الشرط والجزاء تركيباً موحداً، وتعقد بين شطريها لتكون كلاً موحداً وجملة واحدة لا تقبل الانشطار.

وقد تتوالى في الجملة عدة أدوات تعهد أدلة الشرط

ورأى يونس: (إِنْ تَأْتِيَ أَتَيْكَ) بالرفع، وهو في نية التقديم، وتقديره: أَتَيْكَ إِنْ تَأْتِي. (12)

ثم نقلنا هذه الصورة إلى القرآن الكريم حين وجدا مثالين صالحين لأن يكونا ميداناً لهذه المطارحة: المثل الأول: قال تعالى: "أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ.." (13) والمثال الثاني: "أَفَإِنْ مَتَ فَهُمُ الْخَالِدُونَ؟" (14)

فهمزة الاستفهام عند سيبويه في موضعها والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله، وعند يونس: "الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط، تقديره في الآية الأولى: أنتقلون على أعقابكم إن مات؟، لأن الغرض التبيه أو التوبيخ على هذا الفعل المشروط". (15)

ويفتى أبو البقاء في المسألة قائلاً: ومذهب سيبويه الحق لوجهين: أحدهما: أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه، إذ لا يصح أن تقول: أتزورني فإن زرتك؟، ومنه قوله: أَفَإِنْ مَتَ فَهُمُ الْخَالِدُونَ؟

والثاني: أن الهمزة لها صدر الكلام، وإن لها صدر الكلام، وقد وقعا في موضعهما، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب لأنهما كالشيء الواحد". (16)

وإذا استخدم الدارس المعيار الذي طالما استخدمه النحاة: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) (17) فكيف يستقيم القول: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ؟، كذلك لا يمكن قبول زيادة الفاء، لأنها نظيرة (ثُمَّ) في قوله تعالى: «أَثْمَ إِذَا وَقَعَ آمْنَتْ بِهِ؟»). (18) وكما أن (ثُمَّ) ليست بزيادة، فكذلك الفاء. (19)

والأسلم أن تكون جملة الاستفهام جواباً للشرط، والمسألة ليست بمحوجة إلى هذا الاعتمال الذي يخلف في التراكيب اللغوية تعقيداً مربكاً.

المعروفة بذواتها، وإنما وضعت لتعبير عن تلك الأشياء بصفة أو حدث أو علاقة.." (7)

المهم - إذن - في اللغة ليس الألفاظ، بل مجموعة الروابط التي نقيمها بين الأشياء بفضل الأدوات اللغوية، وذلك الرابط هي المعانى المختلفة التي نعبر عنها، وتلك الأدوات في الجملة العربية هي روابط تعزز نظام الجملة وتوضح العلاقة بين أجزائها.

عرض توالي الأدوات وتطبيقاته

أولاً: (إن) مع الاستفهام: أ: أَنْ..؟

جاء الاستفهام سابقاً أداة الشرط، كما في قوله تعالى: «فَالَّذِي أَنْتُمْ مَعَكُمْ، أَنْ ذُكْرُتُمْ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مَسْرُوفُونَ». (8) مقيداً إنكار الفعل الواقع جواباً للشرط، وهو هنا (تطيرتم)، وقد حذف دلالة ما قبله عليه في الآية السابقة: «فَالَّذِي أَنَا تَطَيِّرُنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَتَهَوُوا وَلَمْ تَنْكِمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ».

وإنكار الحديث (التطير) مقيد بزمان الذكر، ودخول أداة الاستفهام على أداة الشرط من خواص هذا التركيب وما جاء على نمطه، وجواب الشرط هو المراد إنكاره.

يعلق ابن فارس: "ومن دقيق باب الاستفهام أن يوضع في الشرط وهو في الحقيقة للجزاء". (9)

ويقول ابن الحاجب: "إذا دخل الاستفهام الإنكري على الشرط كان المعنى إنكار أن يكون الجواب معلقاً عليه، فإذا قلت: أَنْ أَكْرِمَنَكَ أَهْنَتْنِي؟ كان المعنى إنكار أن تكون الإهانة مسببة عن الإكرام". (10)

أَنْ: مسألة خلافية

جرى في هذه المسألة النحوية خلاف بين يونس وسيبوه، وصورتها: (إِنْ تَأْتِيَ أَتَيْكَ) بجزم الجواب عند سيبويه. (11)

ن: إن لم:

دخلت أداة الشرط (إن) على (لم)، "قصار المضارع بعدها متجرداً للمستقبل المضمض، وجزم بها لا يان، وأبطل عمل (لم) في قلب زمان الفعل للماضي". ومعنى هذا أن أثر الزمان اقتصر على أداة الشرط (إن) وحدها "فأخلصته للمستقبل المضمض كالشأن في أدوات الشرط جميعاً". (21)

ولاختلاف النهاة عند اجتماع أداة الشرط وأداة الجزم (لم) وكانت أداة الشرط إن الجازمة، فلأيهم العامل للجزم؟

فقال: إنها (لم) لاتصالها المباشر بمعمولها، وأداة الشرط مهملة داخلة على جملة، وقال: إنها أداة الشرط لسبقها وقوتها، فكما أثرت في زمانه فجعلته مستقبلاً محضاً تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه.

ويأتي هنا صاحب النحو الوفي برأيه، يقول: "وفي هذه الحال تقتصر لم على نفي معناه دون جزمه، والأخذ بهذا الرأي أحسن بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له، لأن المضارع مجروم على الحالين والمعنى لا يتاثر" (22)

وقوله في الشق الثاني من النص يدل على توجيهه سديد ويشير إلى ضرورة تجنب الخلاف في مواضع لا يتاثر الكلام بها، ويطمئن الفهم إليها، ثم هو دليل اتجاه واضح إلى محاولات نحوية ميسرة.

أما قوله في الشق الأول من النص فلا يؤيده البحث الدقيق والنظر النافذ، إذ أن الركون إلى هذا الحكم مخالف لما يراد بالتركيب (إن لم)، قال تعالى: «إِنْ لَمْ تَفْعُلُوا فَاقْتُلُوا النَّارِ...» (23)

وهنا يتضح - تطبيقاً - أن (لم) جزمت ولا صفت معمولها فلم يفصلها منه فاصل، وبهذا سلبت (إن) عملها فأبطل، وتخلت عن الجزم لـ (لم). ثم يتتساع الباحث عن (إن)، ما دورها في الجملة؟، تراجع الآية.

حاصل الجواب أنها منعت قلب زمان الفعل بـ (لم)

إلى الماضي، وأبقت زمانه مجردأ للمستقبل، فأبطلت بهذا عمل (لم). والدليل قائم في الآية هو المعنى بالتركيب (ولن تفعلوا)، مع النظر إلى أن (ولن تفعلوا) وزمان التركيب الأول (لن تفعلوا) هو مستقبل (24) وبهذا سلبت (إن) (لم) وظيفتها في نفي الفعل وقلب زمانه إلى الماضي، فقد عملت الجزم ولم تغير الزمان، وسلبت (لم) (إن) وظيفتها في الجزم.

وعودة لـ عبارة النحو الوفي: (تقصر لم على نفي معناه دون جزمه)، نراجعها ونصححها وفق منهج النحو القرآني، فتكون على هذا النص: (وفي هذه الحال تقصر لم على جزمه دون نفي معناه).

وفي ميدان الدرس النحوي تراجع القاعدة النحوية ويجري عليها هذا التعديل: تجزم (لم) المضارع وتقلب زمانه للماضي إذا لم يسبق بأداة شرط جازمة كما في (إن لم).

وكل أداة في مثل هذا التركيب تعطل عمل الأخرى، وتؤدي وظيفة جديدة لا تؤديها في موقع آخر، وبالرغم من أن كل أداة تؤدي دوراً مبطلاً للأخرى، لكنهما تبدوان متعاونتين في البناء التركيبي لجملة الشرط بمقتضى الأسلوب القرآني.

ومما يجدر عرضه أن الشواهد جاءت وجواب الشرط فيها على أساليب متعددة تتتنوع فيها السياقات أنواعاً ثلاثة:

الأول: الجواب فعل أمر، قال تعالى: «إِنْ لَمْ تَفْعُلُوا وَلَنْ تَفْعُلُوا فَاقْتُلُوا فَاتَّقُوا النَّارِ...» (25)، ومثله: «إِنْ لَمْ تَفْعُلُوا فَلَا تُنَاهَا بِحَرْبٍ...» (26)، ثم: «إِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَاحذُرُوا...» (27)

الثاني: الجواب جملة اسمية، نحو قوله تعالى: «إِنْ لَمْ يَكُونَا رِجَلٌ فَرِجْلٌ وَامْرَأَتَانِ مَنْ تَرْضُونَ». (28)

الثاني: أن يراد إنكار الفعل الواقع المحذوف بعدها، وذلك في الموضع الأخرى، نحو قوله تعالى: «قالوا: بل نتبع ما ألقينا عليه آباءنا، أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون؟» (36) أي أتباعونه ولو كان الأمر كذلك؟ على تبيح ذلك والتعجب منه والتوبخ عليه. (37)

وهكذا تساق بقية الأساليب. (38)

ولكن يتناول أبو حيان الواو موضحاً: «لو التي تجيء هذا المجيء شرطية»، تأتي لاستচاء ما قبلها، والتتبّيه على حاله داخلاً فيما قبلها، وإن كانت مما ينبغي إلا تدخل، والتقدير: احسبهم أتباع ما وجوداً عليه آباءهم على كل حال؟ ولو في الحال التي تتفى عن آبائهم العلم والهدى، فإنها حال ينبغي إلا يتبع فيها الآباء، لأن تلك حال من غالب عليه الجهل المفرط». (39) فقد عدَ الواو حالية، والجملة حالاً نصف قوة الإنكار، وهي - الواو - بهذا الأسلوب وحدة لغوية رابطة في الجملة الواقعية حالاً حققت دورها في التأثير والتأثر مما يهدي الباحثين إلى الصلة بين الدراسات الصرفية وال نحوية وعلم الأسلوب: وما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع...، فيلطف مكانه ويidel على البلاغة». (40)

ب: لو لم:

وردت (لم) تالية أداة الشرط (لو) في مثلاً واحد في جميع القرآن، قال تعالى: «يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نورٌ على نورٍ...» (41)

وهذه الطريقة التركيبية في توالى أدوات ثلاث: «(و + لو + لم) ونضام وحدات لغوية بعضها إلى بعض تفيد مثانة مستحبة للمعنى المراد.

وهذه الأجزاء الثلاثة دلت دلالة كاملة على المعنى حققتها (لو)، إذ هي أداة الشرط للماضي، وأصبحت وظيفة (لم) منحصرة في إفادتها النفي وجزمها الفعل. وقد يذهب

وأمثلة أخرى:

«فإن لم تكونوا دخلتم بهن، فلا جناح عليكم..». (29)

« وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ». (30)

«فإن لم تجدوا.. فإن الله غفورٌ رحيم». (31)

الثالث: الجواب المنفي، نحو قوله تعالى: « وإن لم تفعل فما بلغت رسالته..» ومثال ثانٍ: «فإن لم تكونوا دخلتم فلا جناح عليكم..» (32)

ومعظم الآيات جاء الجواب فيها فعل أمر، وفيها كلها سلبت (لم) تأثير الجزم بـ (إن).

وهنا يتضح للباحث أن هذه الشواهد لا يؤثر فيها الجزم الذي هو خصيصة (إن)، ويدرك أن (إن) لم تؤد وظيفتها، فالآجوبة ليست بصالحة لانجرامها بها، وهذا متعارضٌ بين معنى الأداتين، فإن تصرف المعنى إلى الاستقبال ولم تقلبه إلى الماضي، وهذا ما كشفت عنه الآية: «فإن لم تفعوا ولن تفعوا فاتقوا النار» (33) من دلالة على المستقبل، يعزز هذا سياق الآية إلى معنى تشريعي يفرض تنفيذه إثر صدوره، وإن الآية مدنية مهبطاً موضوعاً. (34)

ثانياً: (لو) مع الاستفهام:

1: أو لو..؟

ورد الاستفهام سابقاً (لو) في سبعة أساليب من القرآن الكريم، تميز منها أسلوبان:

الأول: أن يراد بها إنكار وقوع الفعل المحذوف بعدها، وذلك في موضع واحد، قوله تعالى: «لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لنعودن في ملتنا، قال: ألو كنا كارهين؟» (35) أي: أنعود إليها ولو كنا كارهين لها؟ على معنى نفي العودة واستبعاد تحقّقها.

نخراً؟، (49) وهكذا في آيات آخر (50)

تلاحظ في هذه التراكيب ملاحظات منها:

الأول: كثرة افتراق (إلن) بـ (إذا)، عدت بعشرة مواضع في أسلوب ذي نسق واحد، وانفردت (إذا) في آيتين ذكرها: مريم، 66 وق، 3.

الثاني: سبق (إذا) في المواقع التي ذكرت عدا آية النازعات السابقة.

الثالث: هذه الأساليب كلها تتصل بالبعث وإنكاره، فيه تساق على لسان المنكرين الحياة الآخرة، لذا جاء تركيب (إلن) مفترقاً بضمير المتكلمين المتشككين.

الرابع: هذه الأساليب كلها مكية، ومكة كانت معلق الكفر والعناد.

الخامس: تتضمن الآيات التي عرضت فكرة مفادها الاستبعاد، أي استبعاد احتمال عودة الحياة إلى الأجسام بعد بليتها ودرسها.

السادس: الأفعال التي اتجه إليها الإنكار هي أجوبة لـ (إذا)، وهي مقدرة لدلالة الكلام عليها، وتقديرها: نخرج أو نرجع أو نعود خلقاً جديداً (51) وتقدير الفعل يجب أن يكون قبل (إن) ولام الابتداء، لأن ما بعدهما لا يعمل في ما قبلهما. (52)

ب: حتى إذا..

من توالى الأدوات في جملة الشرط (حتى إذا)، وهذا التركيب تردد كثيراً في القرآن الكريم والنص الأدبي القديم.

وللحاجة آراء فيه، فهم يرون أن (إذا) خرجت عن الظرفية، لأنها جرت بـ (حتى)، والظرف لا يجر، ومن قال هذه المعلومة أبو الحسن الأخفش. (53)

ولابن مالك رأي آخر، فقد جوز أن تأتي (إذا) في

الذهن إلى أن الأداتين حملت كل واحدة معنى المضي حيث لا تعارض بينهما، وهذه عربية نحو القرآن وليس بعربيّة النهاة!

ويوضع بعض النهاة (لو) و(إن) في موضع واحد، فتصاح كل أداة لتكون مكان الأخرى، وقد استدلوا بأيات من القرآن الكريم، (42) وعلى رأس هؤلاء النهاة الفراء. (43)

ويستفيد الزركشي من مقالة الفراء فيصوغها صياغة جديدة، يقول "من أوجه لو أن تكون شرطية، وعلمتها أن يصلح موضعها لأن المكسورة. (44)

ويمكن للدارسين الاستفادة من هذه الطريقة في (الإحلال) و(التناوب) بين الأدوات، وهي طريقة مجده في تعليم اللغة وتعلمها، والتعرف على الحدود الدلالية بين المعاني يتم عن طريق وقوف المتعلم على مجموعات من الأمثلة تمثل كل مجموعة أداة من الأدوات بما لها من قيم تركيبية دلالية مع متابعة موقف مهم جداً هو أن الأداة تعبر عن القيم كلها بتدخل أو تضام لا انفصام له.

ثالثاً: (إذا) مع الاستفهام

أ: إذا..؟

استعمل هذا التركيب (إذا) في أسلوبين:

الأول: إنكار الفعل الواقع جواباً لـ (إذا)، وقد أفادت جملة الشرط تأكيد الإنكار، ومثالها قوله تعالى: «إذا تسلى عليه آياتنا، قال أساطير الأولين»، (45) في قراءة الحسن البصري. (46)

الثاني: إنكار وقوع الفعل المقدر، والأمثلة متعددة، قال تعالى: «إذا متنا وكنا تراباً، ذلك رجع بعيد؟» (47)، ويقول الإنسان إذا ما مت لسوف أخرج حيَا؟ (48) ويقولون إينا لم ردودون في الحافرة؟ إذا كنا عظاماً

الجملة بأسرها، وهذا هو سر التعبير القرآني المتميز.
ولا بد للباحث في هذه الدراسة أن يستخدم منهجه اللغوي من داخل النص، ليكون منهجه هذا متوافقاً مع ما تذهب إليه الأسلوبية الحديثة (62) في عصرنا معلنة أن النحو إيداع، وذلك من خلال تحصيل الخبرات المتعددة بأساليب العربية وتراثيتها معتمدة الكتاب الأكبر.

هذا التركيب لا ظرفأ ولا شرطاً لدخول (حتى) الجارة عليها، نحو قوله تعالى: «حتى إذا جاءوها..» (54) أو الواقعة مفعولاً كالحديث: «إني أعلم إذا كنت على راضية وإذا كنت على غضبي» (55)، وكما جاز تجردها من الشرط جاز تجردها من الظرف. (56)

إن ما ألا جاؤهؤلاء النحاة إلى القول بخروج (إذا) في (حتى إذا) عن الظرفية حرصهم الشديد على اطراد نظرية العامل، فالظرف منصوب دائماً، فيكف يُجر؟!

هنا نجد لهم حريصين أن تكون القاعدة سليمة الأسس لا يخالفها تعبير، فإن خالفها وجه وجهاً لا يمس القاعدة، إذ لا يقبل عندهم إعراب (إذا) ظرفاً مدخولاً عليه بجار، والظرف حقه أن ينصب.

ويتدارك أبو البقاء الموقف فيوجه نظرة فاحصة عند إعرابه آية الأنعام: «حتى إذا جاءوك..»، (57) ويعلق: ليس حتى هنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل. (58)

ولابن هشام وففة أخرى نابهة، يقول: "والجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية، وإن حتى في نحو قوله تعالى: حتى إذا جاءوها.. حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له". (60)

جاء في تحفة الإخوان: "ثم إن العلماء اختلفوا في أن ما بعدها يدخل في ما قبلها أم لا؟، فأكثر النحاة على أن ما بعدها لا يدخل في ما قبلها، وخالف هذا الحكم عبد القاهر وأبن الحاجب والمخشي.

والنظرة الفاحصة المستعينة بالوصف والاستقراء لتراث (حتى إذا) في مواضع وروتها جميعاً تكشف أنه قد خفي على النحاة سر هذا التعبير!. إن وظيفة(حتى) في هذا الأسلوب رابطة، ربطت الجملة قبلها بالجملة المصدرة فإذا بعدها، ولهذا يكرر النحاة والمعربون ذكر دخولها على

19. البيان في غريب القرآن 2/160-161، البرهان 2/365-366.
20. المغني 1/277.
21. النحو الوفي 4/315.
22. المصدر السابق.
23. البقرة، 24.
24. مستفاد من المغني 1/284.
25. البقرة، 24.
26. البقرة، 279.
27. المائدة، 41.
28. البقرة، 282.
29. النساء، 23.
30. التوبة، 58.
31. المجادلة، 12.
32. المائدة، 67.
33. البقرة، 24.
34. الإنقان، 1/28 [النوع التاسع].
35. الأعراف، 88.
36. البقرة/170.
37. مستفاد من أساليب الاستفهام، فودة، 31.
38. تراجع سور، المائدة/104، الشعراة/30، لقمان/21، الزمر/43، الزخرف/24.
39. البحر المحيط 4/35.
40. دلائل الإعجاز 222.
41. النور/35.

المصادر والمراجع:

1. كشاف الاصطلاحات، التهانوي 3/752، الأشباه والنظائر، السيوطي 3، 2، 3.
2. الأحكام في الأصول، الآمدي 2/140، النظرية العامة للعقود، بحث مقارن، 148.
3. المفصل، الزمخشري، 322، شرح المفصل، ابن يعيش 155/8.
4. المغني، ابن هشام 1/96-2/425.
5. يس، 77.
6. البقرة، 24.
7. السنقد المنهجي، مندور، 327، اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام 57-58.
8. يس، 19.
9. الصاحبي، 154.
10. أمالى ابن الحاجب، 54.
11. الكتاب 3/82-83، إعراب القرآن، الزجاج 3/782.
12. المصدر السابق، يراجع هـ، 1، من الكتاب 3/83-84، تعليق السيرافي.
13. آل عمران، 144.
14. الأنبياء، 34.
15. إملاء أبي البقاء 1/151.
16. المصدر السابق.
17. الكتاب 3/79، أبو البقاء 1/79، الشذور 343، الهمع 2/62-63.
18. يونس، 51.

42. في السور، البقرة/221، النساء/129، المائدة/100،
103، الأنعام/152، التوبه/32، 33، 81،
يونس/32، 43، يوسف/17، القصص/64، لروم/51،
غافر/14، الصاف/8.
43. معانى القرآن 143/1، شرح المفصل 156/8،
الإنقان 175/1، البرهان 373/4، المغني 264.
44. البرهان 373/4.
45. القلم 15، الأصل، "إذا".
46. الحجة في القراءات 34/1، تفسير أبي السعود 5/5،
465.
47. ق 3.
48. مريم 66.
49. النازعات، 10، 11.
50. السور: الرعد، 5، الإسراء، 49، 98، المؤمنون، 82،
النمل، 67، السجدة، 10، الصافات، 16، 53،
الواقعة، 47.
51. مستفاد من أساليب الاستفهام، 23.24.
52. تفسير أبي السعود 5، 465، البحر المحيط 5، 342.
53. المحاسب في القراءات 308.
54. الزمر، 41، 73.
55. صحيح مسلم 135/7.
56. البرهان 197/4، الهمع 1/206.
57. الأنعام/25.
58. إملاء أبي البقاء 154/1، 238-239.
59. تكررت الآية في عدة سور، الأنعام/25، 44، 61،
الكهف/71، 74، 77، 86، 90، 93، 96، الزمر/71.

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط1، دار إحياء الكتب، مصر 1958.
- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة العامة، القاهرة، 1969.
- تحفة الإخوان، [حاشية لشرح كتاب العوامل]، دار الطباعة، القاهرة، 1268هـ.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ت، عبد العال سالم، دار الشروق، بيروت، 1971.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تصحيح محمد رشيد رضا، الترقي، مصر 1319هـ.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق عبد الحميد، دار الاتحاد، 1968.
- شرح المفصل، ابن يعيش، تصحيح علماء الأزهر، القاهرة، د. ت.
- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، مطبعة المؤيد، القاهرة 1910.
- صحيح البخاري، البخاري، المطبعة الأميرية، مصر، 1311هـ.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ط1، 1966.
- كشاف إصلاحات الفنون والعلوم، الثانوي، نشر تاسو، الهند، 1862.
- اللغة بين المعيارية والوصفيّة، تمام حسان الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958.
- المحتسب في القراءات، ابن جنى، تحقيق علي النجدي، وعبد الحليم النجار، إحياء التراث، القاهرة، 1966.

المصادر والمراجع مرتبة حسب النظام الألفبائي

- كتاب العربية الأكبر، القرآن الكريم، قراءة في السور:
- البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنعام، الأعراف، التوبية، يونس، يوسف، الرعد، الإسراء، الكهف، مريم، الأنبياء، المؤمنون، النور، الشعراء، النمل، القصص، الروم، لقمان، يس، الصافات، الزمر، غافر، الزخرف، ق، الواقعة، المجادلة، الصافات، القلم، النازعات.
 - الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، البابي الطبي، مصر، 31، 1951.
 - الإحکام في أصول الأحكام، الأمدي، صبیح، القاهرة، 1968.
 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، (تفسير أبو السعود) ت: عبد القادر عطا، دار العصور، القاهرة، 1928.
 - أساليب الاستفهام في القرآن، عبد العليم فودة، دار الشعب، القاهرة د.ت.
 - الأسلوبية والأسلوب، عبد السلام المساي، دار الكتاب، تونس 1982.
 - الأشباه والنظائر، دار المعارف، الهند ط2، 3/هـ.
 - إعراب القرآن، الزجاج، تحقيق الأبياري، المطبع الأميرية، القاهرة، 1963.
 - الأمالي النحوية، ابن الحاجب، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1993.
 - إملاء ما من به الرحمن، أبو البقاء العكيري، تحقيق إبراهيم عطوة ط1، البابي الحلبي، 1961.

• مدخل إلى علم الأسلوب، شكري عياد، الدار البيضاء، المغرب، 1984.

• معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، 1955.

• مغني للبيب، ابن هشام، مطبعة المدنى، القاهرة، تحقيق محى الدين عبد الحميد، د. ت.

• المفصل، الزمخشري، دار الكتب، القاهرة ط 1، 1922، دار الجيل، بيروت 1323هـ.

• النحو الواقي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1963.

• النظرية العامة للعقود، صبحي المحمصاني، مطبعة الكشاف، بيروت، 1948.

• النقد المنهجي عند العرب، محمد متور دار النهضة، مصر، د.ت.

• همع الهوامع، السيوطي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.